

3 May 2007  
Arabic  
Original: English

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

### تسهيل نزع السلاح

#### ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة

- ١ - استهدفت عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ البداية إتاحة الفرصة للدول الأطراف لإجراء مناقشة دورية حول تطبيق المعاهدة، وكيفية الحفاظ على سلامتها وتحقيق أغراضها على الوجه الأكمل.
- ٢ - وعندما تمكنت الأطراف في المعاهدة من الوصول إلى توافق في الآراء بشأن كيفية إحراز التقدم، وهو ما حدث في أقل من نصف مؤتمرات استعراض المعاهدة، أصدرت قرارات أو مقررات أو وثائق ختامية. ووفرت هذه الوثائق، وهي بيانات بشأن اتفاق سياسي أكثر منه قانوني على مواقف معينة حول السياسات، إطلالة مهمة على أسلوب تفكير الأطراف آنذاك، وكانت بمثابة معالم توجيهية قيمة للسياسات طالما ظلت ذات صلة بالتحديات التي تواجه نظام المعاهدة.
- ٣ - ويتعين على جميع الدول الأطراف مواصلة تقييم الوضع الذي يواجه نظام المعاهدة، واستخدام عملية استعراض المعاهدة لتشجيع دعم التدابير التي تعزز تطبيق أحكامها وتحقيق الأهداف الواردة في ديباجتها. ومع التغير الذي يطرأ على العالم، تظل مواقف عديدة وردت في وثائق مؤتمرات الاستعراض السابقة ذات أهمية دائمة، وفي حاجة إلى تركيز الاهتمام عليها. غير أنه مع مرور الوقت، ربما تتغلب الأحداث على مواقف أخرى، بينما تطرأ دون شك قضايا جديدة تتطلب اتخاذ مواقف جديدة.
- ٤ - وأثناء الدورة الأخيرة لاستعراض المعاهدة، ثار جدل واسع حول الجدوى الآن من بعض المواقف ذات الصلة بترع السلاح النووي، أي "الخطوات العملية الثلاث عشرة"



الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. فقد تغيرت البيئة الأمنية أيما تغير منذ عام ٢٠٠٠، ولا يمكننا افتراض أن جميع الاقتراحات التي قدمت آنذاك تظل بالضرورة ذات مغزى اليوم. وتعتقد الولايات المتحدة أن "الخطوات العملية الثلاث عشرة" تُشكل حاليا مجموعة غير ملائمة من أولويات السياسات الرامية إلى تحقيق أهداف المادة السادسة من المعاهدة وديابقتها. وعوضا عن افتراض أن البيانات السياسية لعام ٢٠٠٠ ستظل تعكس إلى الأبد احتياجات عالم متغير، فإن الاهتمامات بترع السلاح النووي سوف تستفيد بصورة أفضل من الدراسة المتأنية للتدابير التي قد تُسهم أفضل إسهام في تحقيق أهداف المعاهدة اليوم.

٥ - وتناقش ورقة مصاحبة لهذه الوثيقة (NPT/CONF.2010/PC.I/WP.19) ماهية البيئة الأمنية الدولية الضرورية ليس فقط لتحقيق نزع السلاح النووي بل أيضا للحفاظ على استمراره لأجل غير مسمى. وتسعى الولايات المتحدة في هذه الوثيقة، كجزء من إسهاماتها الدائمة في توفير هذه البيئة، إلى إعادة تأكيد التزامها بالأهداف الواردة في المادة السادسة من المعاهدة وفي ديباقتها. وتقدم أيضا بعض الاقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها لعملية استعراض المعاهدة مساعدة الأطراف في تفهم وإيجاد الظروف التي يمكن فيها تحقيق التخلص التام من الأسلحة النووية.

### التزام الولايات المتحدة بنزع السلاح

٦ - تلتزم الولايات المتحدة التزاما ثابتا بالأهداف الواردة في المادة السادسة من المعاهدة وفي ديباقتها. وتعبيرا عن هذا الالتزام، تعتقد الولايات المتحدة بضرورة استخدام الدول الأطراف الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة بوصفها فرصة لإعادة التأكيد على هذه الأهداف، ودراسة سبل تحقيقها التي تتصل بالوضع الدولي الراهن. ومثلما أكد الدبلوماسيون الأمريكيون في مشاوراتهم الأخيرة، تلتزم الولايات المتحدة بالدخول في حوار مع الشركاء الأجانب حول كيفية إيجاد بيئة يمكن فيها بصورة واقعية تحقيق التخلص التام من الأسلحة النووية والاستمرار فيه.

٧ - وكما يتضح من الوثيقة المصاحبة لهذه الوثيقة، فإن لدى الولايات المتحدة سجل حافل في: إنهاء سباق التسلح النووي بين القوى العظمى؛ وخفض ترسانتها من الأسلحة النووية ومخزونها من نُظم الإيصال خفضا كبيرا؛ والتخلص من كميات كبيرة من المواد الانشطارية من برنامج أسلحتها النووية، ومن الاستخدامات العسكرية؛ وتقليص البنية الأساسية لأسلحتها النووية؛ والتقليل من اعتمادها على الأسلحة النووية لأغراض الدفاع.

٨ - وعلاوة على ذلك، ليست هذه الانجازات ماضيا فحسب بل هي مستمرة حاليا أيضا. واستنتج الولايات المتحدة بأن صيغة "الخطوات العملية الثلاث عشرة" لعام ٢٠٠٠ لم تعد صالحة للظروف الحالية، لا يشكل نقصا لالتزامها بالأهداف الواردة في المادة السادسة من المعاهدة وديباجتها. بل على النقيض من ذلك، يشكل التزاما من جانبها بكفالة السعي لبلوغ هذه الأهداف بشكل واقعي ومثمر.

### إيجاد بيئة لزرع السلاح

٩ - تحت الولايات المتحدة الدول الأعضاء في المعاهدة وبهدف إيجاد بيئة يتم فيها نزع السلاح النووي الكامل بصورة عملية وواقعية عوضا عن كونه مجرد خيال مثالي على أن تؤكد من جديد مساندتها للأهداف الواردة في المادة السادسة من المعاهدة وفي ديباجتها، وتقر علانية في الوقت ذاته بالتقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تمتلك أسلحة نووية نحو الاستمرار في خفض عدد الأسلحة النووية ونُظم إيصالها في ترساناتها. وبناء عليه، تعتقد الولايات المتحدة أن العناصر التالية ستساعد في إيجاد البيئة الضرورية لزرع السلاح:

- وضع تدابير بناء الثقة والشفافية وتنفيذها في العلاقات الاستراتيجية فيما بين الدول الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة بغية تيسير الحد من التوتر وتعزيز الثقة فيما بينها.
- تخفيض الدول الحائزة لأسلحة نووية لترساناتها من هذه الأسلحة إلى أدنى مستوى ممكن بما يتلاءم مع الحفاظ على أمنها القومي والأمن القومي لحلفائها، والحاجة لمنع حدوث سباقات تسلح نووي جديدة تقوض المبادئ الواردة في المادة السادسة من المعاهدة وفي ديباجتها.
- إقرار الخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة، وبعض الدول الأخرى الحائزة على أسلحة نووية، ومساندتها من أجل خفض الاعتماد على الأسلحة النووية، بما في ذلك تطوير سبل الوفاء باحتياجات الردع عن طريق الوسائل غير النووية.
- زيادة الشفافية، على أساس طوعي، من قِبل جميع الدول الحائزة على أسلحة نووية تجاه الدول الأطراف الأخرى بشأن جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الواردة في المعاهدة، والتقدم المحرز في إيجاد بيئة تفضي إلى نزع الأسلحة.
- الوفاء التام بالتزامات عدم الانتشار بوصفها وسيلة لمنع سباقات التسلح النووي الإقليمية، وخطوة ضرورية نحو إيجاد بيئة تفضي إلى نزع الأسلحة.

- جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها، ومن نُظِمَ إيصالها، وهي أهداف نص عليها القرار الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها بشأن الشرق الأوسط، وذلك في سياق سلام إقليمي مستقر، وعن طريق تخفيف التوترات، وتعزيز الثقة بين الأمم، وتنفيذ تدابير قوية للحيلولة دون ظهور سباق تسلح نووي في الإقليم.
- امتثال جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية وجميع الدول الأخرى التي تمتلك أسلحة نووية للوقف الطوعي للتجارب النووية، واتخاذ هذه الدول خطوات فعالة من أجل تحقيق أعلى حد لسلامة الأسلحة النووية وأمنها في ترساناتها، والعمل على ألا تكون هناك ضرورة لإجراء اختبارات نووية لحين التخلص من الأسلحة النووية.
- التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية والمواد المتفجرة النووية الأخرى، وفرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية والمواد المتفجرة النووية الأخرى لحين سريان هذه المعاهدة، وكفالة استعداد جميع الأطراف الممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتزع السلاح للامتناع عن فرض ارتباطات معينة على المفاوضات هناك من شأنها منع الشروع السريع في هذه المحادثات.
- إقرار الجهود الهامة والمستمرة التي تبذلها بعض الدول الحائزة على أسلحة نووية ومساندة هذه الجهود الرامية إلى التخلص من المواد الانشطارية في برامج أسلحتها النووية، ووضع بعضها تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحويلها، بشفافية، لأغراض غير عسكرية، بما فيها توليد الطاقة لأغراض مدنية، والتقدم الذي تحرزه جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية في انتهاج هذه الخطوات.
- إقرار التدابير التي تتخذها الدول الأطراف مجتمعة أو مستقلة ومساندة هذه الجهود الرامية إلى تعزيز قواعد عدم الانتشار، وإعاقة انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والقرارات التي تتناول مواقف انتشار بعينها (مثل قراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و١٧٣٧ (٢٠٠٦))، والخطوات الوطنية المتخذة عملاً بهذه التدابير، على أساس الدور الذي تقوم به هذه التدابير للمساعدة في الحد من خطر سباقات التسلح النووي الإقليمية الجديدة، والمساعدة في منع تردي علاقات الأمن الدولي التي قد تعوق إحراز المزيد من التقدم بشأن نزع السلاح.

- إدارة ترسانات الأسلحة النووية حتى يتم التخلص من هذه الترسانات بطريقة تحقق الحد الأعلى من السلامة والأمن، وتمنع الوصول دون ترخيص إلى المعلومات أو المواد ذات الصلة بالأسلحة النووية أو استخدامها، وإخضاع المرافق والمواد النووية المدنية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبروتوكول الإضافي بما يتسق مع مبادئ عدم الانتشار والأمن الوطني.
- قيام جميع الدول الأطراف بمنع نقل المعارف أو التكنولوجيا أو المواد الانشطارية المستخدمة في أي أسلحة نووية دون ترخيص، أو وصول المجرمين أو الإرهابيين إليها، بما في ذلك التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتنفيذ الالتزامات التي تنص عليها اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل الذي أدخل عليها عام ٢٠٠٥.
- نشر القذائف التسيارية وأنظمة الدفاع الأخرى التي قد تؤدي إلى خفض الفوائد المرجوة من انضمام دول إضافية إلى مسيرة تطوير الأسلحة النووية، وإلى زيادة ثقة المجتمع الدولي في أن أي انتهاكات لخطر نهائي على الأسلحة النووية لن تسفر بسهولة عن تحقيق مكاسب استراتيجية من هذه الانتهاكات.
- منع سباقات التسلح الإقليمية التي قد تقوض ما حققته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في إنهاء سباق التسلح النووي بين القوى العظمى كما تحت على ذلك المادة السادسة من المعاهدة.
- استمرار الجهود التي تبذلها جميع الدول لإيجاد بيئة تشجع على الالتزام العالمي بالمعاهدة، بما في ذلك من خلال دعم عمليات السلام الإقليمية وجهود الحد من التوتر وتعزيز الثقة.

#### الخاتمة

١٠ - وأكرر أن الولايات المتحدة تلتزم التزاما ثابتا بالأهداف الواردة في المادة السادسة من المعاهدة وفي ديباجتها. وتعبيرا عن هذا الالتزام، تعتقد الولايات المتحدة بضرورة استخدام الدول الأطراف الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة بوصفها فرصة لإعادة التأكيد على هذه الأهداف، وكفالة صلاحية أجنحة المجتمع الدولي ذات الصلة بتزع الأسلحة في ظل الظروف الحالية. ولا يقل انتهاج التخلص التام من الأسلحة النووية أهمية الآن عما كان عليه خلال دورات الاستعراض السابقة، ولن تكون هناك بلد أكثر سرورا من الولايات المتحدة في حالة تحقيق أهداف المعاهدة.

١١ - وحث الوقت كى تلزم الدول الأطراف أنفسها بالبناء على التقدم الذى أحرز بالفعل نحو تحقيق هذه الأهداف ليس فقط من أجل إيجاد بيئة يمكن فيها التخلص من الأسلحة النووية بشكل نهائى، بل أيضا يمكن فيها الحفاظ على ذلك لأجل غير مسمى من خلال تدابير قوية تكفل عدم ظهور هذه الأسلحة من جديد.

---